

المحور الأول: العلاقات الدولية من معاهدة ويستفاليا إلى معاهدة فيينا 1815:

أولاً: مؤتمر ويستفاليا:

خلال القرون الوسطى، سادت أوروبا قوتان عظيميان هما: الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد تألفت الإمبراطورية من مئات الإمارات المتعددة الأحجام التي امتدت على مساحة تشغلها حالياً ألمانيا الجمهورية التشيكية، سويسرا، شرقي فرنسا، النمسا، البلدان المنخفضة، وأجزاء من إيطاليا. وبما أن الإمارات الألمانية شكّلت الجزء الأكبر من الإمبراطورية فقد عُرفت هذه آنذاك باسم الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. وتمتعت كل إمارة بشبه استقلال ذاتي تحت حكم أمير وكان الإمبراطور نفسه كاثوليكياً رومانياً. وبسبب تولّي النظام البابوي والإمبراطورية الرومانية زمام السلطة، كان الدين الكاثوليكي الروماني القوة المهيمنة في أوروبا. ولكن في القرنين 16 و17، تزعزع هذا النظام القائم. ففي كل أنحاء أوروبا، ساد استياء شديد من تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فدعا المصلحون الدينيون، إلى العودة إلى قيم الكتاب المقدس. وبتشكّل الفئات البروتستانتية قسّمت الإمبراطورية إلى ثلاثة أديان: الكاثوليكية، اللوثرية، والكالفينية وهذا ما دفع أوروبا فيما بعد إلى حرب دامت 30 عاماً.

على إثر هذه السنين من الحروب الدينية في أوروبا بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية اجتمع كبار قادة القارة في ويستفاليا عام 1648 حيث أقرروا جملة مبادئ اتفقوا على أن تحكم العلاقات الدولية، أملى أن يتحقق الاستقرار في العلاقات الدولية وأن يحول تطبيقها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد. وكان أبرز هذه المبادئ ثلاثة هي:

- مبدأ الولاء القومي: يكون فيه ولاء الأفراد والشعوب للجنسية (للقوم) وليس للكنيسة، وأن تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة كعلاقته بربه. وبالتالي تأكيد فكرة العلمانية (الفصل التام بين الدين والدولة)، واعتبر المؤتمرون في ويستفاليا أن من شأن هذا الفصل الحيولة دون اندلاع الحرب الدينية مجدداً.
- مبدأ السيادة: ويعني سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها، وعليه فإن الدولة سيادة قرارها، والدولة سيادة في دارها (أي إقليمها وعاء سيادتها) وإقليم الدولة هو النطاق الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها. وهكذا تقوم العلاقات الدولية على مجموعة من الدول تتمسك كل منها بسيادتها. وهنا تتأكد فكرة أن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكافة الوسائل (دون أية قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلى القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: يرتبط هذا المبدأ بسابقه ويؤكد عليه وهو يعني حق كل الدول في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية... إلخ، بحرية تامة ودونما تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام 1945.

الاستنتاج:

أراد المؤتمرون في ويستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاثة، وتقوم على علاقات بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شؤونها الداخلية، وتسعى بكل السبل إلى تحقيق مصالحها القومية.

ثانياً: الثورة الفرنسية:

تعتبر الثورة الفرنسية فترة تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي لفرنسا وأوروبا بوجه عام. ابتدأت الثورة عام 1789 وانتهت تقريباً عام 1799. عملت حكومات الثورة الفرنسية على إلغاء الملكية المطلقة،

والامتيازات الإقطاعية للطبقة الأرستقراطية، والنفوذ الديني الكاثوليكي. وأدت الثورة إلى خلق تغييرات جذرية لصالح "التنوير" عبر إرساء الديمقراطية وحقوق الشعب والمواطنة، وبرزت فيها نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، الذي يعتبر منظر الثورة الفرنسية وفيلسوفها.

في السنوات الـ 75 التالية للثورة، حدثت في الحكومة الفرنسية عدة تقلبات بين الجمهورية والدكتاتورية والدستورية والإمبراطورية، إلا أن الثورة بحد ذاتها شكلت حدثاً مهماً في تاريخ أوروبا، وتركت نتائج واسعة النطاق من حيث التغيير والتأثير في الدول والشعوب الأوروبية.

أسباب قيام الثورة الفرنسية:

لا شك أن السبب الرئيسي لقيام الثورة الفرنسية كان تسلط الكنيسة وتدخلها في حياة الناس، بل ومحاربتها للعلوم التجريبية وربطها لها بالشعوذة، ولا أدل على ذلك من محاكمة العالم الفلكي الكبير في ذلك الوقت جاليليو جاليلي من قبل الكنيسة التي وصفته بالسحر والهرطقة لمعتقداته التي تعارضها الكنيسة مثل كروية الأرض ودورانها حول الشمس وعدم كونها مركز الكون، ولا ننسى أيضاً دعمها للنظام الإقطاعي الذي كان سائداً في ذلك الزمان وكان عامة الناس يعانون منه الأمرين.

الأسباب العامة:

كان المجتمع الفرنسي سنة 1789 مجتمعاً اقطاعياً تسيطر عليه أقلية من النبلاء أصحاب الامتيازات الموروثة من القرون الوسطى على حساب أغلبية مكونة من التجار وأصحاب المصانع والفلاحون البسطاء. وقد كان المجتمع مكوناً من 3 هيئات:

هيئة النبلاء: وهم مع قلتهم وامتناعهم عن العمل، أصحاب امتيازات ضخمة وتمتكون من أجود الأراضي يعيشون من ريعها.

رجال الدين: ينقسمون إلى أقليات تنتمي إلى الطبقة النبيلة وتعيش من احتكارها لخيرات الكنيسة، وأغلبتهم من الكهنة الصغار المقيدون بالطاعة العمياء للأساقفة النبلاء كبرائهم.

الهيئة الثالثة: تضم باقي أفراد الشعب.

لم تعد الطبقة البرجوازية تستطيع صبراً أمام الجمود الذي لحق المجتمع وسيطرة النبلاء عليه. يضاف لذلك أن لويس السادس عشر ملك فرنسا آنذاك كان ضعيف الشخصية عاجز عن تفهم تناقضات المجتمع الفرنسي، يحيط به في بلاطه كل متملق متعطش لهباته، غارق في جو الحفلات المبذرة لأموال الدولة.

الأسباب المباشرة:

توالى بفرنسا منذ 1786 مواسم فلاحية رديئة أثرت بشكل مباشر على الإنتاج الفلاحي فانتشرت المجاعة واشتد الشقاء على الفلاحين لدرجة تحول عدد من سكان البوادي لقطاع طرق. ورغم الأزمة فلم يتأخر النبلاء في المطالبة بالواجبات الفيودالية مما سبب حقد الجماهير على أصحاب الامتيازات.

أثرت الأزمة الفلاحية على باقي القطاعات من صناعة وتجارة وضرائب. وأمام شح إيرادات الخزينة الملكية اضطر الوزراء لفرض ضرائب جديدة على النبلاء. إلا أنها أثارت غضب هذه الفئة فقرروا العصيان والمطالبة بعقد المجالس العامة للأمة.

ففي صيف 1788 أصبح النظام الملكي الفرنسي مهدداً من قبل جميع الهيئات التي اتفقت على المطالبة بعقد المجالس العامة لدراسة الوضع مع الحكومة قصد اتخاذ التدابير لمعالجة الوضع. واضطر الملك لقبول الاقتراح وتم عقد المجالس يوم أول ماي 1789.

إذاً بهذا المنظور يمكن تقسيم أسباب الثورة الفرنسية إلى:

الأسباب الفكرية والسياسية:

فكرياً: عرف القرن 18م بفرنسا قيام حركة فكرية تميزت بنبذ اللامساواة، ونشرت أفكار جديدة تنتقد النظام القديم وامتيازات النبلاء وتعصب رجال الدين، ولذا سميت هذه الفترة بعصر الأنوار.

من أهم زعماء هذا التيار الفكري، مونتسكيو الذي طالب بفصل السلطات، فولتير الذي انتقد التفاوت الطبقي في حين ركز روسو على الحرية والمساواة.

سياسياً: تميز نظام الحكم في فرنسا قبل الثورة باستحواذ الملك والنبلاء والإكليروس (رجال الدين) على الحكم في إطار ملكية مطلقة تستند إلى التفويض الإلهي مع عدم وجود دستور يحدد اختصاصات السلطات.

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

اقتصادياً: اعتمدت فرنسا على النشاط الفلاحي، حيث استحوذ رجال الدين والنبلاء على أخصب الأراضي وفرضوا على الفلاحين الصغر الضرائب رغم توالي مواسم فلاحية رديئة منذ سنة 1786، كما عانت الصناعة الناشئة من منافسة البضائع الإنجليزية.

اجتماعياً: تشكل المجتمع الفرنسي من ثلاث هيئات متفاوتة، أهمها رجال الدين والنبلاء المتميزة بالحقوق الفيودالية، أما الهيئة الثالثة التي تمثل 96% من السكان فتشكلت من الفلاحين الصغار والفئات الشعبية والبورجوازية التي كانت غنية وطموحة لكنها محرومة من المشاركة السياسية.

مراحل الثورة الفرنسية:

دامت الثورة الفرنسية عشر سنوات، ومرت عبر ثلاث مراحل أساسية:

• المرحلة الأولى (جويلية 1789 - أوت 1792) أو فترة الملكية الدستورية: تميزت هذه المرحلة بقيام ممثلي الهيئة الثالثة بتأسيس الجمعية الوطنية واحتلال سجن الباستيل، وإلغاء الحقوق الفيودالية، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.

• المرحلة الثانية (أوت 1792 - جويلية 1794): فترة بداية النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري حيث تم إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.

• المرحلة الثالثة (جويلية 1794 - نوفمبر 1799): فترة تراجع التيار الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة التي سيطرت على الحكم ووضعت دستوراً جديداً وتحالفت مع الجيش، كما شجعت الضابط نابليون بوناپارت للقيام بانقلاب عسكري الذي وضع حداً للثورة وأقام نظاماً ديكتاتورياً توسعياً.

نتائج الثورة الفرنسية:

• النتائج السياسية: عوض النظام الجمهوري الملكية المطلقة، وأقر فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة والمساواة وحرية التعبير.

• النتائج الاقتصادية: تم القضاء على النظام القديم، وفتح المجال لتطور النظام الرأسمالي وتحرير الاقتصاد من رقابة الدولة وحذف الحواجز الجمركية الداخلية، واعتماد المكاييل الجديدة والمقاييس الموحدة.

• النتائج الاجتماعية: تم إلغاء الحقوق الفيودالية وامتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية. ومكنت الثورة الفرنسية تحولاً كبيراً في تاريخ فرنسا الحديث وأثرت في باقي المجتمعات الأوروبية.

الاستنتاج:

شكلت الثورة الفرنسية نقطة تحول أساسية في التاريخ الفرنسي والأوروبي وفي إقرار الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا نستطيع أن نعتبر الثورة الفرنسية وليدة فكر الأنوار وقد حملت هذه الثورة معاني الإخاء والعدالة والمساواة وأصبحت لفترات طويلة نموذج ثوري للشعوب ضد الملكية الاستبدادية وأنظمة الحكم وحتى في تطور الفكر الشعبي والفردى.